



Parliamentarians for Global Action  
Acción Mundial de Parlamentarios  
Action Mondiale des Parlementaires

# دليل لبرلمانيين من أجل العمل العالمي (PGA)

تشجيع التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، والتصديق عليها، وتنفيذها

in consultation with

**control**arms

# ما هي معاهدة تجارة الأسلحة؟

## الغرض

عندما تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار 98/16 "نحو معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية، وتصديرها، ونقلها".

في الثاني من أبريل عام 2013، اعتمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (UN) معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية، التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، على النحو المبين في معاهدة تجارة الأسلحة.

وقد تطلب القرار 98/16 من الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى، والنطاق ومشروع المعايير لعمل وثيقة شاملة وملزمة قانونيًا يتم على أساسها تبني معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية، وتصديرها، ونقلها، وتقديم تقرير عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها رقم 62.

إن الهدف من المعاهدة هو تعزيز السلام والأمن من خلال إنهاء نقل الأسلحة التقليدية إلى البلدان التي تعاني من صراع أو عدم استقرار. وعلى ذلك فإن هذه المعاهدة ستصعب عملية تزويد منتهكي حقوق الإنسان وأولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بمثل هذه الأسلحة.

في الثامن عشر من أكتوبر، عام 2006 تم تقديم قرار لمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة التماس آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى، والنطاق، ومشروع المعايير لعمل وثيقة شاملة وملزمة قانونيًا يتم على أساسها تبني معايير دولية مشتركة استيراد الأسلحة التقليدية، وتصديرها، ونقلها.

وتعد معاهدة تجارة الأسلحة جزءًا من مبادرة دولية أوسع نطاقًا بدأت في عام 1997. وكان الغرض الأصلي منها وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية لتجارة الأسلحة يتم تبنيها في نهاية المطاف على المستوى العالمي. وقد تمت مناقشة معاهدة تجارة الأسلحة لأول مرة في عام 2006

والغرض من دليل الشؤون البرلمانية هذا هو تسليط الضوء - بطريقة واضحة ومباشرة - على الطرق العديدة المختلفة، ومتساوية الأهمية التي يستطيع بها البرلمانيون العمل ووضع معاهدة تجارة الأسلحة بشكل حاسم في مسار إيجابي ومستمر في المستقبل.

ولذلك يُؤمل أن يجد أعضاء البرلمان (النواب) في جميع أنحاء العالم هذا الدليل ليكون مرجعًا مفيدًا في العديد من مجالات الدعوة المتميزة ومبادرات سن القوانين التي تتم لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة.

يلعب البرلمانيون دورًا فريدًا وأساسيًا في تشجيع التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، والتصديق عليها، وتنفيذها (ATT).

وكسلطة تشريعية للحكومة، يواصل البرلمان والبرلمانيون تقديم مساهمات جوهرية في صياغة معاهدة قوية يتم التصديق عليها وتنفيذها على نطاق واسع.

وبصفتهم برلمانيين، ونظرًا لقربهم من صناع القرار الرئيسيين في السلطة التنفيذية للحكومة، يستطيع البرلمانيون ممارسة نفوذهم بصورة قوية وفعالة في الحصول على

التوقيعات، والتصديقات، وكذلك تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في بلدانهم.

# وفي 10 يوليو 2013، بلغ عدد الدول الأعضاء الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة 79 دولة وصدق عليها دولتان ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم بشكل كبير قبل نهاية عام 2013.

لمؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة في يوليو 2012، وعلى الرغم من التقدم الموضوعي الذي تم إحرازه في النص الحالي برئاسة السفير بيتر وولكوت من أستراليا، ثبت أن الموافقة بالإجماع صعبة المنال.

الجمعية العمومية

بالأمم المتحدة في الثاني من أبريل عام 2013 (الجلسة العامة رقم 17) تبنت معاهدة تجارة الأسلحة بنسبة 154 مقابل 3 أصوات و32 امتناع. وتم عرض معاهدة تجارة الأسلحة للتوقيع عليها في الثالث من يونيو، وقد وقعت 79 دولة من الدول الأعضاء بحلول العاشر من يوليو، فيما صدقت عليها دولتان. هذا الرقم مرشح للزيادة بشكل كبير بعد ذلك في اجتماعات الجمعية العمومية في نيويورك في سبتمبر 2013.

يلعب البرلمانون دورًا هامًا ووريديًا وجوهريًا في مجال تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

[17]A/RES/64/48، عقد مؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2012 "لوضع وثيقة مفصلة وملزمة قانونًا بشأن المعايير المشتركة بأعلى درجة ممكنة لنقل الأسلحة التقليدية". وتم اتخاذ القرار بالموافقة على معاهدة تجارة الأسلحة بالإجماع - حيث لا يمكن اعتمادها إلا إذا لم تعترض أي من الدول الأعضاء.

وقد تم عقد مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة من الثاني إلى السابع والعشرين من شهر يوليو عام 2012 برئاسة السفير روبرتو غارسيا موريتان من الأرجنتين. على الرغم من إحراز تقدم كبير بشأن المشروع، إلا أن الإجماع لم يكن مرتقبًا بحلول اليوم النهائي في 72 يوليو، 2012.

في ديسمبر 2012، قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عقد مؤتمر حول معاهدة تجارة الأسلحة من الثامن عشر وحتى الثامن والعشرين من مارس، 2013.

وبنفس النتائج غير الحاسمة

في ديسمبر 2006، صوتت 153 دولة لصالح القرار رقم 98/16. وامتنعت 42 دولة. كما تطلب القرار رقم 98/16 أن يشكل الأمين العام مجموعة من الخبراء الحكوميين - على أساس التوزيع الجغرافي المنصف - لفحص الجدوى، والنطاق، ومشروع المعايير لهذه الوثيقة القانونية، وتقديم تقرير إلى الجمعية للنظر فيه في دورتها رقم 63. في 28 سبتمبر 2007، عين الأمين العام مجموعة من الخبراء الحكوميين تم اختيارها من 28 دولة. وقد اجتمعت المجموعة ثلاثة مرات في عام 2008 وأعدت تقريرًا نهائيًا.

وفي عام 2009، تبنت الجمعية العمومية القرار رقم 64/48، والذي تضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول معاهدة تجارة الأسلحة. وعقدت مجموعة مطلقًا اجتماعين حول معاهدة تجارة الأسلحة

وكذلك في عام 2006، تم التخطيط لستة جلسات لهذه المجموعة. ومع ذلك، في نهاية عام 2009 قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بموجب القرار

# كيف يمكن للبرلمانيين دعم معاهدة تجارة الأسلحة؟

## استقطاب الدعم

يملك النواب، بحكم عضويتهم في السلطة التشريعية للحكومة، أهلية رفيعة المستوى للوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين في سلطة الحكومة التنفيذية لتشجيع دعم معاهدة تجارة الأسلحة والحث عليها. وتعد هذه العلاقة إحدى الميزات التي يستفيد منها العديد من المشرعين في مختلف أنحاء العالم بالفعل لتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

وزراء الحكومة في العديد من البلدان - بما في ذلك وزراء الشؤون الخارجية - في كثير من الأحيان لا يزالون نوابًا في البرلمانات، وعلى النقيض، قد يصبح العديد من النواب وزراء حكوميين. هذا 'الباب الدوار' بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة

يجعل للمشرعين دورًا جوهريًا في تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

مع وجود برلمانيين من أجل العمل العالمي (PGA) يلعبون دورًا قياديًا، حصد الإعلان البرلماني العالمي للحد من الأسلحة من الحصول توقيع ما يزيد عن 2100 برلماني على معاهدة تجارة الأسلحة في 114 بلد في جميع أنحاء العالم بين نوفمبر 2011 ويوليو 2012. ويحتوي الإعلان تعهد -من قبل جميع الموقعين - بدعم معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك الدعوة إلى التصديق عليها وتنفيذها بمجرد إنشائها. كما أرسلت "برلمانيون من أجل العمل العالمي" وفودًا من البرلمانيين

بصورة عامة، تتمثل مهمة البرلمانيين في هذا المجال في ثلاث جوانب متميزة ومتساوية الأهمية

1. استقطاب الدعم
2. سن القوانين وتطبيقها
3. الرقابة/المساءلة/الإنفاذ

الأعضاء بها لحضور الاجتماعات الأربعة للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة من عام 2010 وحتى 2012 ومؤتمري معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2012 و2013، بالإضافة إلى تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية عالية المستوى خلال هذه المناسبات.

وعند الموافقة على

معاهدة تجارة الأسلحة في الثاني من أبريل من عام 2013،

أطلقت "برلمانيون من أجل العمل العالمي" حملة للتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها، وتنفيذها.

ويجري حاليًا نواب "برلمانيون من أجل العمل العالمي" في أكثر من 05 دولة على اتصالات نشطة مع زملائهم في البرلمان في جميع أنحاء العالم، وفي السلطة التنفيذية (وزارات الخارجية)، وأصحاب المصلحة الآخرين، لترويج التوقيع المبكر معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها.

خطوات استقطاب الدعم التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لترويج معاهدة تجارة الأسلحة:

- إثارة قضية معاهدة تجارة الأسلحة لمناقشتها في اجتماعات اللجان البرلمانية المختصة
- حث المتحدثون في البرلمانات ورؤساء مجالس الشيوخ على إدراج مسألة التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق في جداول أعمال الجلسات العامة/برامج العمل الفرعي والرئيسي في مجالس البرلمان
- تقديم استجابات برلمانية وأو اقتراحات في البرلمان دعمًا للتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها
- التقرب لمسؤولي الحكومة المختصين للاستفسار عن التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة وتشجيعها، والتصديق عليها، وحثهم على تقديم تشريع برلماني مناسب للبرلمان للنظر والموافقة للسماح للحكومة بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.
- الوصول للعديد من المصادر الإعلامية - التقليدية والاجتماعية - لتوسيع دعم معاهدة تجارة الأسلحة في المجتمع ككل

## سن القوانين والتنفيذ

- واحدة من أهم امتيازات البرلمانين هي أنهم يسنون القوانين. فقبل سن القوانين، يجب أولاً تقديمها، وصياغتها، ومناقشتها. ونفس الشيء ينطبق أيضًا على أية قوانين تسعى إلى إدخال المعاهدات الدولية في القانون الوطني.
- وهنا تلخيص لمسؤوليات المشرعين المباشرة المختلفة في هذا المجال:

- يجب أن يوفق النواب في العديد من الدول مسبقًا على التصديق على المعاهدات الدولية قبل أن تودع الحكومة رسميًا وثيقة للتصديق/الانضمام مع الأمم المتحدة. عادةً ما تقدم الحكومة قانون التصديق للبرلمان ثم ينظر فيه البرلمان ويتصرف بناءً عليه.
- في وقت التصديق أو بعده، ستقدم الحكومة تشريعات لإنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في القانون الوطني. ويعد من مسؤولية المشرعين مراجعة هذا التشريع وتعديله - قبل تنبيهه - لضمان توافقه الكامل مع الالتزامات التي تعهدت الدولة بها بالفعل بكونها طرفًا في معاهدة تجارة الأسلحة.
- وفي العديد من الدول، يمكن للنواب البدء في التشريعات بأنفسهم، أو من خلال لجان برلمانية - دون الحاجة لإجراءات من الحكومة - لإنفاذ المعاهدة في القانون الوطني. وتعد هذه ميزة أساسية ينبغي على جميع النواب إدراكها فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. على الرغم من أن موافقة الحكومة ستكون ضرورية في نهاية المطاف، كوسيلة للبدء في الإجراءات، إلا أن هذه أداة أساسية للنواب لضني قدمًا في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في بلدانهم.

## الرقابة/المساءلة/الإنفاذ

في معظم الدول الديمقراطية، يوجد سلطة تشريعية، وتنفيذية، وقضائية للحكومة. ويرمي هذا التسلسل الهرمي للفصل بين السلطات إلى توفير نظام "الضوابط والتوازنات" بين السلطات الحكومة الثلاثة.

وللسلطة التشريعية بالحكومة دور هام بشكل خاص في ضمان أن تكون الحكومة التنفيذية ملتزمة طوال الوقت بالالتزامات بموجب المواثيق الوطنية، والإقليمية، والدولية. وبالتالي، في سياق معاهدة تجارة الأسلحة، لا يتوقف دور البرلمانين الحاسم في ضمان فعاليتها عند وضع تشريعات تبني القوانين الخارجية لإعطائها تأثيرًا بموجب القانون الوطني.

في العديد من البلدان، يُطلب من السلطة التنفيذية بالحكومة تقديم تقارير بصفة دورية إلى البرلمان ولجانته عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإنفاذ الالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الوطني، والإقليمي، والدولي. ولا يقف الأمر عند هذا، ولكن في بعض الحالات، يتوجب على السلطة التنفيذية بالحكومة أيضًا الحصول على موافقة البرلمان لخططها المقترحة لإنفاذ القوانين الوطنية، أو الإقليمية، أو الدولية.

وفي اتصال وثيق بهذا الأمر، وبغية تنفيذ هذه القوانين، يتوجب على السلطة التنفيذية للحكومة في العديد من البلدان تقديم خطط الميزانية للبرلمان من أجل الموافقة عليها. لذا، فإن البرلمانين لديهم دور حاسم في هذا الشأن. حيث يجب إقناعهم بأن الخطط/الميزانيات المقترحة التي تتصل بتطبيق القانون الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي ستكون فعالة في هذا الشأن.

كذلك، وبشكل متواز، في العديد من الدول، يُطلب من السلطة التنفيذية بالحكومة تقديم تقارير دورية بالإجراءات للبرلمان من أجل مراجعتها والموافقة عليها. وفي بعض الحالات، لا يستطيع المسؤولون في السلطة التنفيذية المضي قدمًا في اتخاذ الإجراءات بدون الحصول على موافقة البرلمان.

كيف تتصل صلاحيات النواب المختلفة بسياق معاهدة تجارة الأسلحة في البلدان التي هي طرف في معاهدة تجارة الأسلحة؟

- قد تحتاج الحكومات/وزارات الدفاع التي تقوم باستيراد أسلحة تقليدية إلى تقديم خططهم وميزانياتهم المقترحة إلى البرلمان على الأقل للحصول على المشورة، وفي بعض الحالات، للموافقة عليها.
- وفي هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة، قبل منح الموافقة، أن استيراد هذه الأسلحة لا يخالف أي من أحكام معاهدة تجارة الأسلحة. وتتضمن معاهدة تجارة الأسلحة نفسها متطلبات تقديم التقارير ذات الأهمية في هذا الصدد.
- يجب على الحكومات/وزارات الدفاع التي تقترح تصدير أسلحة تقليدية أو نقلها للتشاور كثيرًا والحصول على موافقة من البرلمان على أي تصدير أو نقل من هذا القبيل.
- وفي هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة، قبل منح الموافقة، أن تصدير هذه الأسلحة أو نقلها لا يخالف أي من أحكام معاهدة تجارة الأسلحة. وتتضمن معاهدة تجارة الأسلحة نفسها متطلبات تصدير جهة إلى جهة والتي تعد ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.

- وفي العديد من الدول، يجب الحصول على موافقة البرلمان على الميزانيات التي تقترحها الحكومة/وزارة الدفاع على أساس سنوي أو محدد.
- في هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة بعدم وجود شيء في الميزانيات المقترحة من شأنه مخالفة التزامات الحكومة المفروضة عليها بموجب أحكام وثيقة تجارة الأسلحة
- عند ظهور الأدلة، من خلال تقارير في وسائل الإعلام أو تحريات المجتمع المدني، بأن السلطة التنفيذية بالحكومة قد تتخذ إجراءً - أو تفكر في اتخاذ إجراء - يخالف التزامات الدولة المفروضة عليها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، يحق في العديد من الدول للبرلمانيين عقد جلسات استماع علنية في هذه الحالات و/أو مطالبة وزراء/مسؤولي الحكومة المعنيين بحضور جلسة الاستماع بالمجلس لتقديم توضيح يتعلق بهذه الإدعاءات. لذلك يتمتع النواب بسلطة التحقيق والتحري الأكثر أهمية لضمان امتثال السلطة التنفيذية للحكومة في البلدان الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة بأحكامها المنصوص عليها

## تعليقات ختامية

1. استعرض معاهدة تجارة الأسلحة، بجميع لغات العمل الرسمية للأمم المتحدة على: <http://www.un.org/disarmament/ATT/>
2. استعرض الإعلان البرلماني العالمي لمراقبة الأسلحة بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة وقائمة النواب الـ 2100 الموقعين على الإعلان في 411 دولة حول العالم: <http://controlarms.org/en/parliamentarian-declaration/>
3. احصل على المزيد من المعلومات عن الحملة البرلمانية العالمية التي أطلقتها منظمة برلمانيون من أجل العمل الجماعي للتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتوقيع عليها، وتنفيذها على: <http://www.pgaction.org/activity/2013/mps-actively-promoting-pga-att-signature-and-ratification.html>

”ستوفر معاهدة تجارة الأسلحة رادعاً فعالاً ضد تدفق الأسلحة المفرطة والمزعزعة للاستقرار، وبالأخص في المناطق المعرضة للصراعات. وستجعل من الصعب وصول الأسلحة إلى زعماء الحرب، والقراصنة، والإرهابيين، والمجرمين، أو استخدامها لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. إن تبني معاهدة تجارة الأسلحة يعد شهادة إضافية على ما يمكن إنجازه عند تعاون الحكومة والمجتمع المدني معاً من خلال الأمم المتحدة.“

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون  
الثالث من يونيو، 2013

